



برأسمال مبدئي 10 ملايين جنيه

تأسيس ذا بيراميد للاستثمار المباشر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

حابي

وافقت هيئة الرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد عمران على تأسيس شركة ذا بيراميد للاستثمار المباشر 'The Pyramid Private Equity Co' كأول شركة في السوق المصرية تستثمر في الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت مظلة الهيئة، برأسمال مبدئي 10 ملايين جنيه مدفوعة بالكامل.

يتوزع هيكل مساهمي ذا بيراميد للاستثمار المباشر بين شركة دلنا انستيبير لإدارة المشروعات كشريك متضامن وشركة 138 بيراميدز لإدارة المشروعات.

وستركز الشركة أنشطتها في مجال

متحف الحضارة بالقاهرة وشرم الشيخ وبحيرة عين الصيرة وفندق ديليبسيس

مكسيم تتوسع في قطاع الضيافة باقتناص عقود إدارة 4 منشآت سياحية

استثنائية حتى يتم افتتاح المتحف المصري الكبير بمنطقة غرب القاهرة.

ويقع فندق ديليبسيس في الإسماعيلية وهو تابع لهيئة قناة السويس، إذ إنه كان استراحة فريدياند ديليبسيس ومقر إقامته خلال تنفيذ مشروع حضر قناة السويس، وستولى شركة مكسيم إدارة وتشغيل المباني الملحقة بالاستراحة، وفقاً لمخطط واعد يضمن تجهيزها كفندق عالمي يضم حجرات فاخرة ومطعم وكافيتريا.

ويضم مشروع منطقة بحيرة عين الصيرة ممشى سياحياً حول البحيرة بطول 2500 متر طولي، ومنطقة مطاعم، وجزيرة استوائية وسط البحيرة، ومسرحاً مكشوفاً، ومناطق خضراء، وبرجولات خشبية، و5 مجموعات نوافير عائمة داخل البحيرة، ومحطة معالجة لمياه البحيرة.

وقال الدكتور محمد كراي رئيس مجلس إدارة الشركة إن حجم أعمال الشركة في مختلف القطاعات التي تعمل بها في السوق المصرية تقدر بحوالي 15 مليار جنيه، مشيراً إلى أن خطة التطوير والاستراتيجية الجديدة التي بدأت الشركة في تنفيذها تتضمن إعادة هيكلة معظم الأعمال بالتركيز على أربعة قطاعات رئيسية، هي التطوير العقاري والضيافة والقطاع التجاري والمالي وأخيراً قطاع الخدمات.

وتابع أن تلك القطاعات الأربعة تركز فيها نحو 90% من الإيرادات والتدفقات النقدية للمبيعات التشغيلية، مؤكداً أن هدف المجموعة بحلول نهاية العام المقبل هو إعادة هيكلة تكاليفها الكلية لتصبح أكثر تنافسية وتضم معظم الأراضي المملوكة لمجموعة مكسيم للاستثمار 7 ملايين متر مربع من العقارات السكنية والفندقية والإدارية والتجارية والتجزئة.

بكر بهجت

بدأت مجموعة مكسيم للاستثمار، في تنفيذ خططها الجديدة للتوسع في عدة قطاعات أبرزها العقارات والضيافة، وذلك باقتناص عقود إدارة 4 منشآت سياحية بنظام حق الانتفاع، وفق محمد سمير الرئيس التنفيذي للمجموعة، مشيراً إلى أن المجموعة تركز حالياً على تنويع محفظة الأنشطة التي تعمل بها، بما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة التي تم وضعها.

وأضاف في تصريحاته لبوابة حابي، على هامش المؤتمر الذي عقده الشركة أمس للإعلان عن استراتيجيتها الاستثمارية خلال الفترة المقبلة، أن المنشآت الأربعة في مختلف الحضارات في القمامات بالقاهرة، ومتحف شرم الشيخ، ومنطقة 'بحيرة عين الصيرة'، وفندق ديليبسيس التاريخي بالإسماعيلية، مشيراً إلى أنه سيتم بنهاية الشهر الجاري عقد مؤتمر موسع للإعلان عن تفاصيل تلك العقود، وأن أحدها تم توقيعه بنهاية العام الماضي والخاص بفندق ديليبسيس.

وأفتتحت الحكومة المتحف القومي للحضارة المصرية بالنفساط في شهر أبريل الماضي مع موكب نقل الموميوات الملكية، ويتضمن المتحف قائمة الموميوات الملكية التي شملت 22 مومياء والقامة الرئيسية التي بها قطع أثرية فريدة ومتنوعة.

أما متحف شرم الشيخ فيتضمن 5200 قطعة أثرية يتم عرضها بالقاعة الكبرى، والممر المتحوري، ومنطقة المقبرة، ومنطقة العرض الخارجي، كما يضم المتحف قطعاً أثرية خاصة بالملك توت عنخ آمون والتي يتم عرضها بصفة

باستثمارات 18 مليار جنيه

فيرن برو جلوبال تستهدف إنشاء 3 مناطق لوجستية

إسلام فضل

قال رزق جرجس المدير التنفيذي لشركة فيرن برو جلوبال للاستثمار، ومدير نادي ماتريكس الرياضي، إن الشركة تستهدف إنشاء 3 مناطق لوجستية بحلول 2024 باستثمارات تصل لنحو 18 مليار جنيه، ويصل حجم استثمارات كل منطقة إلى نحو 6 مليارات جنيه.

وأضاف جرجس في تصريحات خاصة في المناطق اللوجستية التي سيتم إنشاؤها باستثمارات تصل إلى 2.4 مليار جنيه، بنحو 800 مليون جنيه لكل فرع، موضحاً أنه سيتم إنشاء المناطق في المحلة وأسيوط والتجمع، بالتعاون مع جهاز تنمية التجارة الداخلية.

وأوضح أنه يتم التوسع حالياً في المنطقة اللوجستية في الغربية الواقعة على مساحة

الحكومة توافق على قرار رئاسي باتفاق تمويل لتحديث السكك الحديدية بقيمة 145 مليون يورو

أهم الأخبار اضغط على العناوين

حابي

كشفت الدكتورة محمد عمران، رئيس هيئة الرقابة المالية، عن موافقة مجلس الإدارة على حزمة من القرارات التي تستهدف تنشيط السوق الثانوية لسندات الشركات وتمويل الأنشطة غير المصرفية.

وشملت القرارات السماح بإجراء عمليات المقاصة والتسوية على سندات الشركات المقيدة بالبورصة في ذات اليوم بعد نهاية جلسة التداول، والتعامل عليها بألية الشراء والبيع في ذات الجلسة.

وأوضح رئيس الهيئة أن مجلس الإدارة سعى إلى توسعة نطاق الخدمات التمويلية التي تقدمها شركات التمويل الاستهلاكي والسماح لها بمقتضى القرار رقم (83) لسنة 2021 بتمويل جميع السلع والخدمات لمقابلة احتياجات المواطنين وتحفيز الشراء بالتقسيط، فيما عدا التي يتم تمويلها



الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية

بجانب مدّ إتمام إجراءات تنفيذ الطرح للشركات المقيدة

حزمة قرارات لتنشيط السوق الثانوية لسندات الشركات والتمويل الاستهلاكي والتخصيم وصناديق الاستثمار

من خلال الأنشطة التمويلية المنظمة بموجب أحكام قوانين التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغر ومتناهية الصغر أو شراء العقارات من خلال المطورين العقاريين.

كما سعى مجلس إدارة الهيئة إلى توسيع نطاق الخدمات التمويلية المقدمة عبر أنشطة التخصيم بتعديل الضوابط التنفيذية لممارسة النشاط التخصيم - بالقرار رقم (84) لسنة 2021 والمتضمن إدخال تعديل على الشروط الواجب توافرها في الحق المبيع ليصبح أعم وأشمل وأن يكون ناشئاً عن عمليات بيع لمنتجات سلعية أو خدمية لأغراض غير تجارية فيما عدا العقارات.

وشهد اجتماع مجلس الإدارة الموافقة على مدّ المهلة الممنوحة للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية ولم يتم باتمام إجراءات تنفيذ الطرح وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة (1 مكرر) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية لمدة ستة أشهر تنتهي في 31/12/2021، على أن تلتزم تلك الشركات بموافاة البورصة المصرية في موعد أقصاه

30/9/2021 بخطة زمنية تتضمن ما ستستخدم من إجراءات لتنفيذ الطرح وموافقة إدارة البورصة عليها.

وأوضح رئيس الهيئة، أن المجلس قرر أيضاً أن تتولى شركات خدمات الإدارة المرخص لها من الهيئة بأعداد القوائم المالية لصناديق الاستثمار، على أن تتضمن القوائم ربع السنوية الإفصاح عن جميع التعاملات على الأدوات الاستثمارية والأوعية الادخارية لدى أي طرف من الأطراف المرتبطة وكذلك عن كل الأعباء المالية التي تم سدادها لأي من الأطراف ذوي العلاقة وذلك وفقاً لقراره رقم (87) لسنة 2021.

وتابع أن المجلس رأى منح مزيد من التيسير في إجراءات تلقي الاكتتاب في وثائق الاستثمار، وسمح للشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والمرخص لها من الهيئة بتلقي الاكتتاب في وثائق الاستثمار، بالاكتمال بإخطار الهيئة قبل إبرام كل تعاقدي لتلقي الاكتتاب في وثائق صندوق الاستثمار، مع إمسك حسابات مستقلة لكل اكتتاب على حدة، وذلك بمقتضى قرار المجلس رقم (86) لسنة 2021.



يضم 80 إصداراً لمصر تمثل الحد الأقصى المسموح به لكل دولة والبالغ 10%

وزير المالية: 4 مليارات دولار استثمارات إضافية بعد الانضمام لمؤشر سندات الفايانانشال تايمز

حابي

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن انضمام مصر إلى مؤشر السندات الجديد «الفاينانشال تايمز راسل»، الذي يتتبع السندات بالعملة المحلية الصادرة بالأسواق الناشئة وشبه الناشئة، خطوة مهمة تعكس جهود خفض تكلفة الدين العام.

وتوقع أن يسهم هذا الانضمام في ضخ نحو 4 مليارات دولار استثمارات إضافية جديدة داخل سوق الأوراق الحكومية المصرية من أدوات وسندات خزائنه، وجذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى أدوات الدين المصرية بالعملة المحلية.

وقال أحمد كجوك نائب الوزير للسياسات



الدكتور محمد معيط وزير المالية

المالية والتطوير المؤسسي، إن هناك تواصلاً دائماً مع مؤسسات المؤشرات العالمية لإمادها بأحدث البيانات والتقنيات الخاصة بسوق الأوراق المالية الحكومية والعمل على تطبيق المعايير الدولية التي من شأنها تطوير سوق أدوات الدين، وبالتالي جذب شريحة جديدة من المستثمرين الأجانب لزيادة الطلب وخفيض التكلفة.

أضاف أن مؤشر السندات الجديد «الفاينانشال تايمز راسل للأسواق الناشئة»، يضم حالياً السندات الصادرة من 13 دولة بقيمة تبلغ 414.8 مليار دولار، وتدخل مصر في هذا المؤشر ب 80 إصداراً تمثل الحد الأقصى المسموح به لكل دولة والبالغ 10%.

وأشارت نيفين منصور، مستشار نائب

وزير المالية، مدير هذا المشروع، إلى أن انضمام مصر لقائمة المراقبة لمؤشر جسي. بي. مورجان لسندات الحكومة ومؤشر السندات الخضراء منذ نحو شهرين إضافة إلى «مؤشر الفايانانشال تايمز راسل للأسواق الناشئة»، يؤكد وضع مصر على الخريطة العالمية للمؤشرات ويرفع ثقة المؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد وسوق الأوراق الحكومية المصرية.

وأوضح أن «مؤشر الفايانانشال تايمز راسل للأسواق الناشئة» هو الاسم التجاري لمجموعة بورصة لندن التابعة لمجموعة فونسي الدولية المحدودة، وشركة فرانك راسل التي تشتهر بمؤشرها «فوتسي 100»، ومؤشر راسل 2000. إضافة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المؤشرات الأخرى.

يوجه لدعم احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

بنكا الأهلي والاستثمار الأوروبي يوقعان عقد تمويل جديد بقيمة 100 مليون دولار

حابي

وقع البنك الأهلي المصري وبنك الاستثمار الأوروبي عقد تمويل جديد بقيمة 100 مليون دولار، يستهدف دعم احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: في ضوء التبعات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا المستجد.

وأعرب هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، عن اعتزازه بامتداد الشراكة الفعالة مع بنك الاستثمار الأوروبي، وأنها تأتي لتؤكد قوة العلاقات التي تربط البنك بكبرى المؤسسات الدولية وتعكس ثقة تلك المؤسسات في قدرة البنك الأهلي على إدارة مثل تلك الاتفاقيات بكفاءة.

وأضاف أن هذه الشراكة تشير أيضاً إلى استقرار المناخ الاقتصادي في مصر بشكل عام نتيجة للإجراءات الفورية والفعالة التي تتبناها البنك المركزي المصري والدولة على الرغم من التبعات التي لحقت بمنأخ الاستثمار والمؤشرات الاقتصادية في مختلف دول العالم مؤخراً.

وأكد عكاشة أن التمويل الذي يهدف لدعم



هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري

كفاءة مصادر الطاقة وسيخدم قطاعاً اقتصادياً مهماً وحيوياً في مصر، وهو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي توليه الدولة

جديدة من التعاون المثمر والبناء بين كل من البنك الأهلي المصري وبنك الاستثمار الأوروبي في هذا المجال.

وأضاف أن هذا التعاون يعكس ثقة ومصداقية مختلف مؤسسات التمويل الدولية بالاقتصاد المصري والجهاز المصرفي المصري بصفة عامة، وبالبنك الأهلي بصفة خاصة، والتي ستسهم بشكل كبير في توفير مصادر تمويلية للقروض بما يخفف من الأعباء التمويلية عن كاهل المقترضين، وهو ما تضعه إدارة البنك نصب أعينها عند وضع استراتيجياتها وخططها.

يذكر أن البنك الأهلي المصري وقع منذ بداية تعاونه مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في عام 2013 العديد من الحدود الائتمانية وحدود التمويل التجاري، التي تشمل الغرض منها دعم مشروعات المرأة والمشروعات التي يقودها ويملكها الشباب، إضافة على تعزيز كفاءة الطاقة.

وتعد مصر إحدى الدول المؤسسة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية واستثمر البنك منذ بدء نشاطه في مصر في عام 2012 ما يقرب من 7.2 مليار يورو من 127 مشروعاً.

البرلمان الأوروبي يقر جواز سفر كورونا للتنقل بين دوله بدون حجر صحي

تخصيص 100 مليار جنيه لمبادرة التمويل العقاري الجديدة.. وقرب الإعلان عنها رسمياً

السيسي يوجه بإقامة مدينة متكاملة للسيارات تضم فروعاً للبنوك ومقرات للشهر العقاري

مصر والسودان في بيان مشترك: مفاوضات سد النهضة وصلت إلى طريق مسدود

الحكومة توافق على قرار رئاسي باتفاق تمويل لتحديث السكك الحديدية بقيمة 145 مليون يورو